



المبادئ الدلالية الصرفية والتركييبية في تحديد أنواع الكلم

عند الأستزابادي في شرح الكافية لابن الحاجب

الباحث رشيد العمارتي

طالب باحث في سلك الدكتوراه

المغرب

### Abstract:

The aim of this article is to shed light on how to determine the grammatical types of words and uncover the semantic principles, both inflectional and structural, used in identifying those types. It becomes evident, upon describing, classifying, and analyzing texts containing those types, that the noun has been identified as that which signifies self-referentiality. Therefore, it functions as a dual structural role, being both attributive and attributive. Thus, it is the origin in structure. This, in turn, is reflected in its inflectional and syntactic features, as the definiteness is an inflectional mark indicating its ability, thereby making it the origin in parsing. However, at the same time, it is a syntactic and semantic mark because it indicates the completion of the noun by accepting its inflectional and structural conditions sequentially. As for the verb, it has worked on examining the semantic and syntactic features included in the verb and distinguishing between its propositional, meaningful, and lexical meanings, as it indicates self-reference and absolute ratio, which will be reflected in the rest of its requirements, inflectional and structural, as it is determined at the level of the word by the ordered letters, and at the level of meaning by its meaning on its subject. Therefore, it is the origin in attribution, and at the level of weight by its movements and consonants merging with the letters, thus organizing its form, by which its tense is determined, confined by the grammatical in the past, present, and future. Also, its necessary requirements such as the subject and the object, and its necessary semantic requirements derived from its letters such as time, place, cause, and accompanying circumstances. Therefore, the verb is the origin in action, as it indicates renewal and change. Moving on to the third type, which is the particle, the grammatical analysis will work on examining its interpretive semantic features, as it indicates a fixed meaning in others and an incomplete ratio. Therefore, it indicates meanings without entities to complete its ratio by attaching to others, thus determining its original interpretive semantic reference in composition.

**Keywords:** Noun, Verb, Particle, Signification, Self, Correspondence, Guarantee.



### الملخص:

ترمي هاته المقالة إلى تسليط الضوء على كيفية تحديد الأستراباذي لأنواع الكلم، والكشف عن المبادئ الدلالية الصرفية والتركيبية التي اعتمدها في تحديد تلك الأنواع. حيث تبين عند وصف النصوص المتضمنة لتلك الأنواع وتصنيفها وتحليلها؛ أنه قد حدد الاسم بكونه ما دل على الذات دلالة مطابقة؛ ولذلك فهو يشغل وظيفة تركيبية ثنائية تتحدد في كونه يأتي مسندا ومسندا إليه؛ وبالتالي فهو الأصل في التركيب. وهذا قد انعكس بدوره على السمات الصرفية والنحوية له باعتبار أن التنوين علامة صرفية له تدل على تمكنه وهو بذلك الأصل في الإعراب؛ لكنه في الوقت نفسه فهو علامة تركيبية ونحوية دلالية لكونه يدل على تمام الاسم بقبوله الأحوال التصريفية والتركيبية المتعاقبة عليه. أما إذا انتقلنا إلى الفعل فإننا نجد أنه قد عمل على فحص السمات الدلالية الصرفية والتركيبية التي يتضمنها الفعل والتميز بين الدلالات المقولية والمعنوية والمعجمية له؛ حيث يدل على الذات دلالة تضمن وعلى نسبة تامة؛ مما سينعكس على باقي لوازمه ومقتضياته ومتطلباته الصرفية والتركيبية؛ باعتبار أنه يتحدد على مستوى اللفظ بالحروف المرتبة، وعلى مستوى المعنى بدلالته على فاعله؛ لذلك كان هو الأصل في الإسناد، وعلى مستوى الوزن بحركاته وسكناته الملتحمة مع الحروف؛ لتتنظم بذلك صيغته التي يتحدد بموجبها زمنه الذي يحصره الأستراباذي في الماضي، والحال الذي يدل على جنبي الآن، والمستقبل. وكذا اللوازم الضرورية له كالفاعل والمفعول، ومتطلباته الدلالية الضرورية المشتقة من حروفه كذلك كالزمان والمكان والعلة والمصاحب. لذلك كان الفعل هو الأصل في التصرف؛ لأنه يدل على التجدد والتغير. وإذا انتقلنا إلى النوع الثالث الذي هو الحرف؛ حيث سيعمل الأستراباذي على فحص سماته الدلالية التأويلية لكونه يدل على معنى ثابت في غيره وعلى نسبة غير تامة؛ ولذلك فهو يدل على المعاني دون الأعيان لتكتمل نسبته عن طريق تعلقه بغيره؛ وبالتالي تتحدد مرجعيته الدلالية التأويلية الأصلية في الإنشاء.

**الكلمات المفتاحية:** الاسم، الفعل، الحرف، الدلالة، الذات، مطابقة، تضمن.



## مقدمة

بناء على النصوص المرتبطة بأنواع الكلم التي تم جردها للأستراباذي من شرح الكافية لابن الحاجب وبعد العمل على وصفها وتصنيفها؛ تبين أنه قد اعتمد على مبادئ دلالية صرفية وتركيبية وتداولية في تحديد تلك الأنواع والتمييز بينها. مما يقتضي تحديد الدلالة والوقوف على أنواعها من أجل معرفة كيفية تنزيل مقتضياتها من طرف الرضي على أنواع الكلم، واكتشاف السمات الدلالية المميزة لكل نوع من تلك الأنواع.

## تعريف الدلالة

تحدد الدلالة بكون<sup>(1)</sup>: «الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول»؛ فالدلالة علاقة رابطة بين الدال والمدلول تنطلق من الأول لتصل إلى الثاني الذي هو المدلول. أما أنواعها فيوضحها الجرجاني منطلقاً من الدلالة اللفظية الوضعية؛ إذ يقول<sup>(2)</sup>: «الدلالة اللفظية الوضعية: هي كون اللفظ بحيث متى أطلق أو تخيل فهم منه معناه؛ للعلم بوضعه، وهي المنقسمة إلى المطابقة والتضمن والالتزام؛ لأن اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمن، وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام كالإنسان، فإنه يدل على تمام الحيوان الناطق بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمن، وعلى قابل العلم بالالتزام»؛ حيث تنقسم الدلالة اللفظية الوضعية إلى ثلاثة أنواع هي: دلالة المطابقة، ودلالة التضمن ودلالة الالتزام. فكيف حدد الأستراباذي أنواع الكلم تحديداً دلالياً وما هي أنواع الدلالات المعتمدة في تحديد تلك الأنواع؟ وما تأثير ذلك على المقولات الكلمية من حيث البنية والوظيفة؟

## تحديد أنواع الكلم باعتماد أنواع الدلالات

عندما نستحضر المتن المستخرج من شرح الكافية بخصوص أنواع الكلم ونقارنه بمتن ابن جني والرازي في الموضوع نفسه؛ نجد صدى قويا لهذين الأخيرين وتأثيراً كبيراً لهما على اختيارات الرضي وخلفياته الدلالية فيما يرتبط بتحديد المقولات الكلمية؛ مما يقتضي البدء بنصوصهما وتحليلها، وبعد ذلك يتم الانتقال إلى الأستراباذي من أجل الوقوف على عتبة التحديد والتجديد عنده. حيث يرتب ابن جني أنواع الكلم ترتيباً خاصاً؛ فهو يذهب إلى أن الأسماء أسبق رتبة من الأفعال في الزمان والاعتقاد، لذلك يجب البدء بالأسماء لأنها عبارات عن الأشياء تخبر وتعلم عنها؛ ثم تأتي الأفعال بعدها التي بسببها تدخل الأسماء في المعاني والأحوال إلى أن يأتي الحرف بعد ذلك؛ لأنها لواحق بالجمل بعد تركيبها، واستقلالها بالفائدة. حيث يقول<sup>(3)</sup>: «فإن قلت هلا ذهبت إلى أن الأسماء أسبق رتبة من الأفعال في الزمان، كما أنها أسبق رتبة منها في الاعتقاد، واستدللت على ذلك بأن الحكمة قادت إليه؛ إذ كان الواجب أن يبدووا بالأسماء؛ لأنها عبارات عن الأشياء، ثم يأتوا بعدها بالأفعال التي بها تدخل الأسماء في المعاني والأحوال، ثم جاءوا فيما بعد بالحروف؛ لأنها تراها لواحق بالجمل بعد تركيبها واستقلالها بأنفسها».

وكان ابن جني يريد أن يوزع أنواع الكلم توزيعاً وجودياً دلالياً محكماً بكون الاسم يدل على الذوات التي لها الأسبقية الوجودية والابستمولوجية والميتافيزيقية؛ وبالتالي الأسبقية الدلالية والاستدلالية باعتبار أن الأصل في المعرفة والأول في الوجود هو الذات. وبعد ذلك تتعاقب عليها أحوالها وصفاتها وأفعالها سلماً وإيجاباً نفيًا وإثباتاً. إذ بمجرد ما تسند الأفعال إلى تلك الذوات، توجب الأولى أحوالاً للذوات ومعاني فيها، بينما يقوم الحرف بتوزيع أدوار دلالية جديدة طارئة على المستوى التركيبي الذي تتقوم به المعاني والأحوال الأساسية. إن تلك الأحوال والمعاني محكومة بالتغير والتجدد والحدوث، وإن الذوات ثابتة مستقرة، وما تغيرها إلا بسبب تغير أحوالها ومعانيها بسبب الفعل، فبمجرد ما يسند الاسم إلى الفعل يوجب هذا الأخير أحوالاً للاسم ومعاني يتغير بها هذا الأخير؛ لذلك كان



الأصل في الإسناد للفعل، والأصل في التركيب والإعراب للاسم، إذ بسبب الأول تظهر المعاني التركيبية على الاسم المقتضية لإعرابه. وبالتالي فالنسبة التي يدل عليها الفعل هي نسبة دلالية.

حيث يكرس الفخر الرازي هذا المنحى الوجودي الدلالي التركيبي في تحديد الاسم والفعل بقوله (4): «الاسم له دلالة على الحقيقة دون زمانها، فإذا قلت: "زيد منطلق" لم يفد إلا إسناد الانطلاق إلى زيد، وأما الفعل فله دلالة على الحقيقة وزمانها، فإذا قلت: "انطلق زيد" أفاد ثبوت الانطلاق في زمن معين لزيد. وكل ما كان زمانيا فهو متغير. والتغير مشعر بالتجديد، فإذا الإخبار بالفعل يفيد وراء أصل الثبوت كون الثابت في التحديد والاسم لا يقتضي ذلك. ويشبه أن يكون الاسم في صحة الإخبار به أعم، وإن كان الفعل فيه أكمل وأتم، لأن الإخبار بالفعل مقتصر على الزمانيات أو ما يقدر فيه ذلك، والإخبار بالاسم لا يقتضي ذلك. ومن الشواهد التي تؤكد قوة دلالة الاسم وثبوتها قوله تعالى: "ربنا إنك جامع الناس ليوم لا ريب فيه" [آل عمران: 9] والأصل تجمع الناس، لأنه في الاستقبال، ولكن الأمر متحقق ثابت أخبر عنه باسم الفاعل الدال على الثبوت، ومن ذلك قوله تعالى: "وإن الدين لواقع" [الذاريات: 5] أي الحساب». يدل الاسم عند الرازي على الحقيقة؛ أي على الذات دون زمانها؛ بينما يدل الفعل على الذات والزمان، وبالتالي فهو قابل للتغير والتجدد ليحوز بذلك الفعل الأصل في الإخبار بدل الاسم الذي يدل على الثبات دون التجدد الذي يقتضيه زمان الفعل؛ ونجد هاته المعاني مجتمعة حاصلة عند الرضي في تحديده للاسم ولمفهوم الفعل.

#### تحديد الاسم دلاليا عند الرضي

يحدد الرضي الاسم دلاليا، إذ يعلق على تعريف ابن الحاجب للاسم بقوله (5): «الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة». قوله: "ما دل" أي كلمة دلت، وإلا ورد عليه الخط والعقد والنسبة والإشارة؛ وإنما أورد لفظة "ما" مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم أحد أقسام الكلمة في قوله: «وهي: اسم وفعل وحرف، فكل كلمة اسم كلمة، لأن الكلمة كلي، والاسم جزئي لها».

انطلاقا من النص السابق؛ يؤكد الرضي بأن الكلمة كلي، والاسم جزئي لها، موضحا بعد ذلك أن الاسم يدل على معنى في نفسه مطابقة؛ إذ يقول (6): «إن الضمير في قولهم: ما دل على معنى في نفسه، وقولهم: "في غيره" راجع إلى "معنى"، فإن معنى ما دل على معنى في نفسه، أي لا باعتبار غيره، كقولهم: الدار قيمتها في نفسها كذا، أي باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد أو غير ذلك. وفيه نظر، لأن قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه. ولا يقال في مقابلة قولك: قيمة الدار في نفسها كذا، قيمة الدار في غيرها كذا، بل يقال: لا في نفسها».

ومعنى الكلام على ما اخترنا، أعني جعل "في نفسه" صفة لمعنى، والضمير لـ "ما"، أن الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة؛ فالاسم يدل على معنى ثابت في نفسه عند الرضي ومبرزا بعد ذلك بكونه يدل على الذات دلالة مطابقة، بينما الفعل لا يدل على الذات إلا تضمنا، إذ يقول (7): «وإنما اختص كون الشيء مسندا إليه الاسم، لأن المسند إليه مخبر عنه، إما في الحال أو في الأصل، كما ذكرنا ولا يخبر إلا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمنا، والحرف لا يدل على معنى في نفسه، وهذه العلة اختص الثنية والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم». يتبين مما سبق أن الاسم يتحدد دلاليا عند الرضي؛ لكن لا يعني أنه يهمل التحديد النحوي للاسم بل يخضع ذلك إلى التحديد النحوي الدلالي؛ فكيف ذلك؟



## التنوين علامة على تمام الاسم

يدل التنوين على التمكّن الإعرابي العاملي النحوي، كما أنه يدل على التمكّن الدلالي؛ حيث يدل على كمال حال الاسم وحقيقته، إذ تتحدد حقيقة الشيء بكونها (8): «الحقيقة: حقيقة الشيء: كماله الخاص به وفي اصطلاح الميزانيين: حقيقة الشيء المحمولة بـ (هو) ذات الشيء كالحَيوان الناطق للإنسان. والحقيقة التي يبحث عنها أهل الحكمة هي الأحوال الثابتة للأشياء في نفسها، مع قطع النظر عن جعل جاعل واعتبار معتبر». فحقيقة الشيء تتحدد في الأحوال الثابتة للأشياء والصفات الذاتية المقومة لها في نفسها، محددة كماله الخاص به، إذ لا يحصل كمال حال الاسم إلا بالتنوين؛ فحينئذ تتوارد عليه أحواله التصريفية الإفرادية، وأحواله التركيبية العرضية.

لذلك يدل التنوين في الاسم عند الرضي على تمام الاسم، إذ يقول (9): «فالنون في جمع المذكر قائم مقام التنوين التي في الواحد، في المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط، وهو كونه علامة لتمام الاسم»؛ حيث عندما يتم الاسم بالتنوين يشبه الفعل إذا تم بالفاعل وصار به كلاماً تاماً؛ إذ تشبه الأسماء الآتية بعد الاسم التام المفعول به الذي أتى بعد تمام الفعل بفاعله في كونها تصير منصوبة، بشرط أن يتم الاسم بما يأتي بعده وليس قبله، كما يتم الفعل بالفاعل بعده وليس قبله. حيث يقول (10): «ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها، والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع، ومع الإضافة لأن المضاف لا يضاف ثانية، فإذا تم الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تم بالفاعل وصار به كلاماً تاماً، فيشابه التمييز الآتي بعده، المفعول، لوقوعه بعد تمام الاسم، كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام فيصير ذلك الاسم التام قبله، عاملاً، لمشابهته الفعل التام بفاعله. وهذه الأشياء التي تم بها الاسم، إنما قامت مقام الفاعل الذي يتم الكلام لكونها في آخر الاسم، كما كان الفاعل عقيب الفعل، ألا ترى أن لام التعريف وإن كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها ولا ينتصب التمييز عنه، فلا يقال: عندي الراقد خلا». فالتنوين يدل على نوعين من العاملية هما: العاملية النحوية والعاملية الدلالية.

إذ ترجع الأولى إلى التمكّن العاملي الذي يكون أصالة للاسم؛ حيث هو الأصل في الإعراب. والفعل الأصل في العمل؛ وترجع الثانية إلى التمكّن الدلالي للاسم بكونه يدل على الذات حقيقة ومطابقة ليصبح هو الأصل في التركيب، والفعل هو الأصل في الإسناد. فالتنوين في العاملية الأولى دليل الانفصال، وفي العاملية الثانية دليل الاتصال؛ إذ بمجرد ما يتصل الاسم بالفعل يصير فاعلاً فتفصل عنه الفضلات. والفعل والفاعل كالثيء الواحد. وإذا كان الاسم يتم تحديده على ضوء تلك الأصول الدلالية؛ فكيف تم تحديد الفعل عند الرضي؟

## الفعل يدل على الذات تضمناً

ينطلق الرضي من منطلقات دلالية صرفية من أجل تحديد الفعل عن طريق تحليله دلالياً من أجل معرفة أوجه دلالاته على ذاتياته ولوازمه ومقتضياته الصرفية والتركيبية. حيث يقول (11): «وإنما اختص كون الشيء مسنداً إليه بالاسم، لأن المسند إليه مخبر عنه، إما في الحال أو في الأصل كما ذكرنا. ولا يخبر إلا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمناً، والحرف لا يدل على معنى في نفسه، ولهذا العلة اختص التثنية والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم».

ويؤكد ذلك في نص آخر بقوله (12): «وإنما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمناً، والحرف مدلوله في غيره، لا في نفسه»؛ فالفعل يدل على الذات دلالة تضمن، فما هي تلك الذات التي يدل عليها، وكيف يدل على لوازمه ومقتضياته الصرفية والتركيبية؟



## أنواع الدلالات في الفعل

تقتضي الطبيعة التركييبية للفعل فحص سماته الدلالية وتصنيفها إلى ما هو دلالي صرفي وما هو دلالي تركيبي، وكذلك إلى ما هو تداولي. لكن يبدو أن الرضي يستحضر منطلقات ابن جني الدلالية مما يقتضي الانطلاق من هذا الأخير قصد معرفة تلك المنطلقات ومدى حضورها عند الرضي في تحديده للفعل.

### الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية ومراتبها في الفعل

إن فحص أنواع الدلالات في الفعل يقتضي تحليله إلى سماته الدلالية والصرفية والتركييبية قصد استقراء تلك الدلالات ومعرفة أبعادها المختلفة؛ حيث يقول (13): «فمنه جميع الأفعال ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة. ألا ترى إلى قام، ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله»؛ فالفعل يدل بلفظه على المصدر، ويدل بوزنه وصيغته على زمانه، ويدل بمعناه على فاعله. لكن عند النظر في ترتيب تلك الدلالات على مستوى الفعل بشكل تصاعدي من طرف ابن جني؛ يتبين أن مراتب تلك الدلالات المتعاقبة على الفعل متفاوتة من حيث القوة والضعف؛ فكيف ذلك؟

يقارن ابن جني بين هذه الدلالات من حيث القوة والضعف؛ إذ يقول ابن جني (14): «اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتد مراعى مؤثر؛ إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب: فأقواهن الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية ولندكر من ذلك ما يصح به الغرض فمنه جميع الأفعال ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة ألا ترى إلى قام، ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه. وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظاً فإنها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها ويستقر على المثال المعترم بما فلما كانت كذلك لحقت بحكمه، وحجرت مجرى اللفظ المنطوق به، فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة. وأما المعنى فإنما دلالاته لاحقة بعلوم الاستدلال، وليست في حيز الضروريات؛ ألا تراك حين تسمع ضرب قد عرفت حدثه، وزمانه، ثم تنظر فيما بعد، فتقول: هذا فعل ولا بد له من فاعل، فليت شعري من هو؟ وما هو؟ فتبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل من هو وما حاله من موضع آخر لا من مسموع ضرب؛ ألا ترى أنه يصلح أن يكون فاعله كل مذكر يصح منه الفعل؛ مجملاً غير منفصل فقولك: ضرب زيد، وضرب عمرو، وضرب جعفر، ونحو ذلك شرع سواء، وليس لضرب بأحد الفاعلين هؤلاء (ولا غيرهم خصوص ليس له بصاحبه؛ كما يخص بالضرب دون غيره من الأحداث، وبالماضي دون غيره من الأبنية ولو كنت إنما تستفيد الفاعل (من لفظ) ضرب لا معناه، للزمك إذا قلت: قام أن تختلف دلالتهم على الفاعل لاختلاف لفظيهما، وليس الأمر في هذا كذلك، بل دلالة ضرب على الفاعل كدلالة قام، وقعد، وأكل وشرب وانطلق، واستخرج عليه، لا فرق بين جميع ذلك».

يرتب ابن جني أنواع الدلالات التي يتضمنها الفعل بشكل تراتبي فأقواهن الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية. لكن الأهم من هذا هو تأكيد ابن جني على عدم خلو كل فعل منها، وعلى نصح بأن الدلالة الصناعية صورة وإن لم يوجد لفظ يدل عليها، وفي المقابل فهو يوظف قياس التمثيل بالانطلاق من الشاهد وجعله أقوى من الغائب من حيث الدلالة والاستدلال. فالشاهد والمعلوم من الفعل هو لفظه الذي تتبادر منه دلالاته على المصدر بشكل مباشر وضروري وبدون استدلال، وكذلك وزن الفعل وبناءه فهو ينبئ عن زمن الفعل بالضرورة وبدون استدلال. أما من حيث الدلالة المعنوية فإن دلالة الفعل على الفاعل تقتضي نصح سبيل الاستدلال على هذا الأخير، وعدم استنتاجه بالضرورة من لفظ الفعل؛ لذلك كانت الدلالة المعنوية أضعف الدلالات؛ فالأسبقية والأولية والتقديم للمعلوم الذي هو اللفظ والحامل للوزن والصيغة والكاشف عن زمن الفعل بالتبعية. والتأخير للمعنى باعتباره المجهول الذي يقتضي الاستدلال عليه قصد تحديده. فهل تحضر تلك الدلالات نفسها عند الرضي في تحديده للفعل؟



## أنواع الدلالات في الفعل عند الأسترابادي

يتحدد الفعل بكونه يدل على ثلاثة معان مجتمعة هي الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل ما؛ حيث يقول التهانوي (15): «الفعل بكسر الفاء وسكون العين هو عند النحاة قسم من الكلمة وهو ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وقد سبق توضيحه في لفظ الاسم اعلم أن الفعل مشتمل على ثلاثة معان يدل عليها مفصلة أحدها الحدث الذي هو المعنى المصدرى، وثانيها الزمان، وثالثها النسبة إلى فاعل ما». حيث ينتسب الفعل إلى الفاعل من جهة دلالة الفعل عليه معنى، وليس لفظاً، إذ تحتاج الأفعال التامة كلها للفاعل لحصول استقلالها به، إذ يقول ابن جني (16): «فقد علمت أن دلالة المثال على الفاعل من جهة معناه، لا من جهة لفظه، ألا ترى أن كل واحد من هذه الأفعال وغيرها يحتاج إلى الفاعل حاجة واحدة، وهو استقلاله به، وانتسابه إليه، وحدوثه عنه، أو كونه بمنزلة الحادث عنه، على ما هو مبين في باب الفاعل»؛ فالفعل يفتقر إلى الفاعل؛ لذلك فهو يدل عليه دلالة تضمن، وهو بذلك الافتقار إليه يقتضيه ويوجب له الأحوال. فكيف يدل الفعل على فاعله عند الرضي، وما طبيعة نسبته إلى ذلك الفعل؟

### الفعل يدل عند الرضي على النسبة تضمننا

يدل الفعل على الذات تضمننا، فهو بذلك لا يأتي إلا مسنداً، ولا يأتي مسنداً إليه، إذ لا يتقوم هذا الأخير إلا بواسطة الاسم؛ لأنه يدل على الذات دلالة مطابقة، بينما الحرف لا يدل إلا على معنى في غيره؛ يقول الرضي (17): «وإنما اختص كون الشيء مسنداً إليه بالاسم، لأن المسند إليه مخبر عنه، إما في الحال أو في الأصل كما ذكرنا. ولا يخبر إلا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمناً، والحرف لا يدل على معنى في نفسه، ولهذا العلة اختص التثنية والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم»؛ لذلك فالاسم بدلالته على الذات مطابقة يأتي مسنداً ومسنداً إليه، بينما الفعل لا يأتي إلا مسنداً، وهو بذلك الأصل في الإسناد، أي الأصل في النسبة بين المسند والمسند إليه، والاسم فرع عليه وإن كان أعم منه على مستوى الإسناد.

يقول الرضي (18): «وإنما كان الأصل في الإسناد الفعل دون الاسم، لأن الاسم يصلح لكونه مسنداً ومسنداً إليه، والفعل مختص بكونه مسنداً لا غير، فصار الإسناد لازماً له دون الاسم»؛ تتوزع المعاني التركييبية بين الاسم والفعل بحسب جهة دلالة كل واحد منهما على الذات؛ فالذي يدل على الذات مطابقة هو الذي يستقبل المعاني والأحوال؛ لذلك فهو يقع مسنداً ومسنداً إليه، والذي يدل على الذات تضمننا هو الذي يوجب تلك الأحوال والمعاني لذلك لا يقع إلا مسنداً. وينبغي أن لا يختلط الفعل بالحرف؛ حيث إنهما معاً يدلان على معنى في غيرهما؛ إلا أن الفعل يدل على نسبة تامة يستقل بها عن طريق انتسابه إلى الفاعل، بينما يدل الحرف على معنى في غيره لتتيمم معناه الإفرادي وليس التركيبي، فهو كذلك نسبة بينه وبين ما يدل عليه من معنى في غيره بالتضمن؛ يقول الرضي (19): «ويصح أن يعترض عليه بالأفعال، فإن ضرب وضع ليدل على ضاربية ما ارتفع به. ولا يندفع هذا الاعتراض إلا بما قال بعضهم: الحرف ما لا يدل إلا على معنى في غيره، فإن "ضرب" مفيد في نفسه الإخبار عن وقوع ضرب، وفي فاعله عن ضاربيته، بخلاف "من" فإنه لا يفيد إلا معنى الابتداء في غيره». يصرح الرضي بشكل مباشر بأن الفعل "ضرب" الذي هو على صيغة فعل يدل على الفاعل له. تقوم الصيغة، إذن، بدور محوري بتوزيع الأدوار التركييبية والدلالية للفعل على ذاتياته ولوازمه ومتعلقاته ومتطلباته الدلالية؛ فكيف ذلك؟



### صيغة الفعل والدلالة التركيبية على الفاعل

تقوم الصيغة عند الرضي بدور تركيبى جوهري؛ إذ تدل على الفاعل دلالة مختصة به دون غيره من اللوازم، لكونه هو محل الحدث الذي هو أحوج إلى الأول من غيره من اللوازم التي تشترك في صيغة واحدة، ولا يختص كل لازم من لوازم الحدث بصيغة مستقلة، لذلك يطلب الفعل باعتباره حدثا يقوم بالفاعل محله أي الفاعل طلبا على وجه الأولوية والأهمية والضرورة دون غيره من اللوازم قدم أو آخر. يقول الرضي (20): «وإنما جعل لما قام به الحدث صيغة مختصة به، أعني المبني للفاعل، والمبني لباقي اللوازم صيغة مشتركة بينها، اهتماما بمحل الحدث، فإن الحدث إلى محله أحوج منه إلى غيره، من سائر اللوازم، ولهذا كان المبني للفاعل أكثر استعمالا من المبني للمفعول: فرفع كل ما يرفعه الفعل دليل على كون ذكره أهم من بين لوازم الحدث، سواء تقدم على سائر اللوازم في اللفظ، نحو: ضرب زيد عمرا يوم الجمعة أمامك بالسوط، أو تأخر عنها كلها، أو توسطها؛ ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن للرفع وجه إذا تأخر المرفوع عن المنصوب نحو: ضرب عمرا زيد، وسير يوم الجمعة فرسخان؛ فالفعل يطلب لازمه الأول الذي هو الفاعل أو المرفوع بصيغته؛ أما اللوازم الأخرى فيطلبها بحروفه؛ حيث ترتبط اللوازم بالمحلات وليس بالمواضع، لأن الفعل يطلب محله الأساسي الأول الذي هو الفاعل بصيغة واحدة، ثم يفتح له المحل الأول طلب المحلات الأخرى الثانوية.

### الصيغة مقتضية للوازم الفعل

إن صيغة الفعل تصاغ من ساذج الحدث؛ فتقتضي بذلك محلا تقوم به، وزمانا ومكانا، وما وقع عليه وغير ذلك من لوازم الفعل باعتباره يدل بصيغته على لوازمه وكما يدل الجسم الصناعي على لوازمه و لوازمه من الحركة والسكون والمحل والزمان والمكان، يقول الرضي (21): «ولا يلزم أن يكون وضع الواضع لكل لفظ على أن يلزمه في اللفظ ما يقتضي معنى ذلك اللفظ معناه؛ ألا ترى أنه وضع الألفاظ الدالة على الأعراض، كالحركة والسكون، ولا يلزمها في اللفظ؛ الألفاظ الدالة على محالها، فنقول: إذا قصد تبيين زمان الحدث الذي هو أحد الأزمنة الثلاثة معيناً، مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذي يقوم به، أو زمانه الخاص غير الأزمنة الثلاثة: أو مكانه، أو ما وقع عليه؛ صيغ من هذا المصدر الذي هو موضوع لساذج الحدث، صيغة: إما بمجرد تغيير حركاته وسكناته كضرب في الضرب، أو بتغييرهما مع الحذف، كاستخرج في الاستخراج أو بتغييرهما مع الزيادة كينضرب واضرب في الضرب بحيث تدل تلك الصيغة بنفسها على أحد الأزمنة الثلاثة معيناً، وتقتضي وجوب ذكر ما قام به الحدث فاعلا، أو تقتضي وجوب ذكر أحد لوازمه الآخر من الزمان المعين كالיום والليلة والصبح والظهر والمساء ونحو ذلك، أو المكان أو ما وقع عليه أو الآلة أو غير ذلك».

إذ تقوم الصيغة بتوجيه دلالة الفعل وترتيب مدلولاته بحسب الأهم والأقوى؛ يقول الرضي (22): «وعلى الجملة كل ما كان عند المتكلم ذكره أهم من باقي لوازمه، فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للمفعول، وذلك اللازم المذكور بعدها، مفعول ما لم يسم فاعله. فالملقود من وضع الفعل ذكر شيئين: أحد أزمنة الحدث الثلاثة معيناً، وبعض لوازمه الأخر الأهم عند المتكلم. ولما أمكن التنبيه بالصيغة على أحد الأزمنة، اكتفى بها، ولم يمكن التنبيه بها على سائر اللوازم، في الأغلب، فجيء بما كان منها ذكره أهم، بعدها، وإنما قلت في الأغلب، لأنه أمكن في بعضها ذلك، كأضرب، ونضرب ولكنه لما كان الأغلب: ما لم يمكن فيه ذلك، استمر هذا المدلول عليه بالصيغة، أيضا، بعدها طردا للباب فأضمر "أنا" بعد أضرب، و "نحن" بعد نضرب، بدلالة العطف عليهما في: أضرب أنا وزيد». أصبح، إذن، للصيغة دور تركيبى دلالي؛ إذ هي التي توجه طلبات الفعل بحسب ما تدل عليه من اللوازم الضرورية كالفاعل أو المفعول، وما تدل عليه من اللوازم الأخرى من الزمان والمكان؛ فهي تدل على مدلولات الفعل الأساسية والثانوية.





## التركيب الدلالي الذاتي للفعل عند الرضي والدلالة اللفظية والصناعية

### الفعل عند الرضي مادة وصورة

يحدد الأستراباذي الفعل بأنه مركب من مادة وصورة عند حديثه عن أصل الإعلال في الأفعال؛ فقد شرحه وورده إلى الثقل والفرعية في الفعل (23): «اعلم أن الفعل فرع على الاسم في اللفظ، كما في المعنى، لأنه يحصل بسبب تغيير حركات حروف المصدر فالمصدر كالمادة، والفعل كالمركب من الصورة والمادة، وكذا اسم الفاعل والمفعول والموضع والآلة وجميع ما هو مشتق من المصدر وعادتهم جارية بتخفيف الفروع كما ظهر لك فيما لا يتصرف لأنها لا تحتاجها إلى الأصول فيها ثقل معنوي، فخففوا ألفاظها تنبيهاً عليه». يميز الرضي بين حروف الفعل ووزنه؛ حيث ترجع الأولى إلى المصدر وكذلك معناها المعجمي فهو فرع عن المصدر على مستوى اللفظ والمعنى. أما وزن الفعل فهو يتحدد بموجبه صورته التي لا تكتمل إلا عن طريق الالتحام بحروفه المرتبة ترتيباً معيناً. ولذلك فالمصدر مادة، والفعل مادة وصورة معاً، فكيف تتحدد المادة والصورة على مستوى الفعل عند الرضي؟

### تحديد المادة والصورة

يربط الرضي بين حروف الكلمة القابلة للتصريف ووزنها كما يتم الربط بين وجه الورقة وقفاها؛ حيث تشكل الحروف مادتها الخام التي تحدد المعنى المرجعي لتلك الحروف. أما وزنها فهو يشكل هيئتها وصورتها ووزنها الذي يتحدد بموجبه المعاني الصرفية والصرف تركيبية والتركيبية. فبالمادة يتحدد المعنى المعجمي وبالصورة يتحدد المعنى المقولي والوظيفي؛ إذ يلخص الرضي ذلك قائلاً (24): «أما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر لأنه كلمة بلا خلاف، مع أن الحدث مدلول حروفه المرتبة، والإخبار عن حصول ذلك الحدث مدلول حروفه المرتبة، والإخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه، والوزن جزء اللفظ، إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعية وضعا معيناً.

والحركات مما يتلفظ به فهو إذن كلمة مركبة من جزأين يدل كل واحد منهما على جزء معناه؛ وكذا نحو: أسد في جمع أسد، وكذا المصغر، ونحو رجال ومساجد، ونحو ضارب ومضروب ومضرب، لأن الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة في الأمثلة المذكورة: هو الحركات الطارئة مع الحرف الزائد، ولا يصح أن ندعي ههنا أن الوزن الطارئ كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة، كما ادعينا في الكلم المتقدمة، وكما يصح أن يدعى في الحركات الإعرابية، فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد، إلا أن نقيده تفسير اللفظ المركب، فتقول هو ما يدل جزؤه على جزء معناه، وأحد الجزأين متعقب للآخر، وفي هذه الكلمة المذكورة الجزآن مسموعان معاً». فالحروف التي تتشكل منها الكلمات هي في الأصل تدل على المعنى المعجمي الأصلي لتلك الكلمات. لكن عندما توزن تلك الكلمات المشكلة من تلك الحروف في وزن خاص وهيئة خاصة تأخذ معاني مقولية ووظيفية جديدة. فكيف تنتظم المادة والصورة في الفعل عند الرضي؟

### الحدث مادة الفعل والزمان صورته

يتلاحم في الفعل مكونان أساسيان هو حال ومحل، مادة وصورة، جوهر وعرض، فالمادة تتمثل في الحدث الذي يدل عليه المصدر الجاري على الفعل، يقول الرضي (شرح الكافية): «ص: المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل» يعني بالحدث معنى قائماً بغيره، سواء صدر عنه كالضرب والمشى، أو لم يصدر، كالطول والقصر والجري في كلامهم يستعمل في أشياء، يقال: هذا المصدر جار على هذا الفعل أي أصل له، ومأخذ اشتق منه، فيقال في: حمدت حمداً، إن المصدر جار على فعله، وفي نحو: «وتبتل إليه تبتيلاً» إن تبتيلاً ليس بجار على ناصبه.



ويقال اسم الفاعل جار على المضارع، أي يوازنه في الحركات والسكنات؛ ويقال الصفة جارية على شيء، أي ذلك الشيء: صاحبها، إما مبتدأ لها، أو ذو حال، أو موصوف أو موصول، والأولى: صياغة الحد عن الألفاظ المبهمة». فالحدث معنى يقوم بالفاعل سواء صدر عنه، أو لم يصدر عنه؛ إذ يقول التهانوي (25): «الحدث: وعند أهل العربية هو أمر يقوم بالفاعل أي معنى قائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشيء أو لم يصدر كالتطول والقصر، كما في الرضي».

لكن المصدر وضع وضعاً مطلقاً لساذج الحدث، وإن كان يحتاج إلى محل يقوم به، وزمان ومكان، ومن لوازمه الأخرى؛ يقول الرضي (26): «اعلم أن معنى المصدر عرض، لا بد له في الوجود من محل يقوم به، وزمان، ومكان؛ ولبعض المصادر مما يقع عليه، وهو المتعدي، ولبعضها من الآلة. كالضرب؛ لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقاً من غير نظر إلى ما يحتاج إليه في وجوده». أي أن المصدر يتحدد بجوهر حروفه المرتبة ترتيباً ساذجاً، فهو كالمادة الخام التي يصنع منها آلات ووسائل تتصور بصور مختلفة، ليتصور الفعل بصورة منه، إذ يدل بجوهر حروفه على المصدر، وبوزنه على الزمان؛ يقول الرضي (27): «وقال البصريون: كل فرع يؤخذ من أصل، ويصاغ منه، ينبغي أن يكون فيه ما في الأصل، مع زيادة هي الغرض من الصوغ والاشتقاق. كالباب من الساج، والخاتم من الفضة، وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الأزمنة التي هي الغرض من وضع الفعل، لأنه كان يحصل في قولك: لزيد ضرب: مقصود نسبة الضرب إلى زيد، لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه أخصر، فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر، وبوزنه على الزمان»؛ فالفعل يدل بجوهر حروفه على المصدر؛ إذ يتقوم هذا الأخير بمحل يقوم به كالفعل والمفعول من الزمان والمكان، فهو كالجسم يتحدد بلوازمه من المحل والزمان والمكان وما يقتضيه دلاليًا؛ لكن بمجرد ما يحل به الوزن يصير فعلاً يدل على نسبة إلى فاعله، فالفعل مادة بجوهر حروفه التي تدل على الحدث، وصورة بوزنه الذي يدل على زمانه وفاعله؛ فكيف يتحدد زمان الفعل عند الرضي؟

### تحديد زمان الفعل عند الأسترابادي

يعتبر الفعل أصل التصرف عند الرضي، فهو يتصرف إلى الماضي والحاضر، والمستقبل؛ يقول الرضي (28): «الفعل الذي هو الأصل في التصرف»؛ حيث يجاري الرضي في البداية ابن الحاجب في تحديده للفعل، لينتقده في النهاية على إهماله الذاتيات الأساسية المقومة لحد الفعل، واستعماله ألفاظاً تدل على الاشتراك والإيهام في الحدود، حيث يقول الرضي (29): «قوله: مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أي الماضي والحال والاستقبال يخرج الاسم».

فالفعل من حيث الدلالة يدل على معنى في نفسه، ولكن ذلك المعنى يكون مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة وهي الماضي والحال والاستقبال؛ ونلاحظ هنا أن الأسترابادي يختار مفاهيمه بدقة؛ إذ اختار مفهوم الحال دون مفهوم الحاضر أو الآن للدلالة على الزمن الموجود بين الماضي والمستقبل.

### دلالة الفعل على الزمان مطابقة وعلى معنى واقع في ذلك الزمان

يشترط الرضي أن يدل الفعل على أحد الأزمنة الثلاثة دلالة مطابقة، وأن يكون معناه واقعا في أحد تلك الأزمنة؛ يقول الرضي: «قوله: "غير مقترن" صفة بعد صفة لقوله: "معنى" وتبين معنى قوله: "غير مقترن" ببيان قوله في حد الفعل (30): هو "ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة" أي على معنى واقع في أحد الأزمنة الثلاثة مبيناً، بحيث يكون ذلك الزمان المعين أيضاً مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له أولاً، فيكون الظرف والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع الأصلي، فيخرج عن حد



الفعل، نحو الضرب، والقتل، وإن وجب وقوعه في أحد الأزمنة الثلاثة معينا في نفس الأمر، لأن ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر».

إذ يميز الرضي بين الزمن الخاص، والزمن المطلق العام، على اعتبار أن كل حدث فهو واقع في زمن، ولكنه ليس معينا، إذ يحتاج في ذلك إلى وزن وهيئة وصيغة، وهو بذلك يجد الفعل حدا جامعا مانعا يدخل فيه ما كان دالا على الزمان وضعاً، ويخرج منه ما يدل على الزمان دلالة عامة. يقول الرضي (31): «ويخرج نحو: الصبح والغبوق والقبول والسرى، لأن اللفظ وإن دل على زمان لكنه ليس أحد الأزمنة الثلاثة أي الماضي والحال والمستقبل وكذلك يخرج نحو: خلق السموات، وقيام الساعة، لأنه، وإن اقترن الحدان كل واحد منهما بأحد الأزمنة معينا عند السامع لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعاً.

ويخرج أيضا أسما الفاعل والمفعول عند إعمالهما؛ لأنهما وإن كان لا يعملان عندهم إلا مع اشتراط الحال والاستقبال، إلا أن ذلك الزمان مدلول عملهما العارض، لا مدلولهما وضعاً؛ فدلالة المشتق على الزمان هي دلالة عارضة وليست أصلية مرتبطة بصيغة من صيغ الفعل، فزمان الفعل محصل معلوم من صيغته؛ إذ عندما تتغير يتغير زمنه، أما زمن المشتقات فهو زمان عام وعارض مرتبط بعملها وليس بينيتها الصرفية التي تخرج كذلك أسماء الأفعال؛ إذ يقول الرضي (32): «وكذا يخرج أسماء الأفعال، لأن ذلك فيها ليس بالوضع الأول: بل بالوضع الثاني كما يجيء في بابها.

ويدخل فيه المضارع، لأنه دال على أحد الأزمنة الثلاثة بالوضع، إن قلنا: إنه حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال. وكذا إن قلنا: أيضا باشتراكه في الحال والاستقبال، لأن اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما، فهو في أصل الوضع لأحد الأزمنة الثلاثة معينا، وكذا في الاستعمال، والتباس ذلك المعين على السامع لا يخل بكونه لأحدهما معينا». ويندرج ضمنه كذلك الأفعال الإنشائية مع الاحتراز عن الألفاظ الدالة على الماضي والحال والمستقبل؛ حيث يقول الرضي (33): «وكذا تدخل الأفعال الإنشائية لعروض الإنشاء، وكون الفعل لأحدهما معينا في الوضع، سواء كان الإنشاء العارض لازما، كما في "عسى" أو غير لازم كما في "بعت" واشترت"، ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي، والمستقبل، والحال، إذا أريد به الفعل الذي مضى، والفعل الآتي، والفعل الحالي، لأن لفظ الماضي ليس موضوعا للحديث الكائن فيما مضى من الزمان، بل لكل ماض في الزمان أو في المكان، نحو مضى في الأمر، وكذا المستقبل والحال؛ فالزمان لا يتحدد بالألفاظ الزمنية الدالة عليه كالماضي والحال والمستقبل، بل ذلك يشمل كل ما يقع في الزمان أو في المكان، إنه يتحدد بالصيغة الصرفية للفعل دون غيرها؛ فهي الفيصل بين زمان الفعل وبين غيره من الأزمنة المفهومة من الألفاظ التي تدل عليها هاته الأخيرة دلالة مطابقة؛ ومع كل ذلك لن يكتفي الرضي بهذا التحديد الصرفي للزمان بل سيتعداه إلى تحديده تحديدا ماهويا؛ فكيف ذلك؟

### من التحديد الصرفي للزمان عند الأسترابادي إلى التحديد الماهوي له

يرتبط الزمان عند الرضي بالصيغة الطارئة على جوهر الكلمة، فالفعل كما حددناه سابقا مادة ملتحمة بصورة، إذ تشكل المادة من الحروف المرتبة ترتيبا، وتشكل الصورة من الحركات والسكنات الطارئة على الحروف المرتبة معا، فهما يتلاحمان معا لتكوين الفعل؛ أي الحروف المرتبة ترتيبا معينا والحركات والسكنات، يقول الرضي (34): «دون الزمان العارض في جميع الأفعال بسبب الصيغة الطارئة على جوهر الكلمة».

إذ يميز الرضي بين الفعل الدال على الزمان بحروفه المرتبة مع الوزن الطارئ، وبين الأسماء التي تدل على الزمان بحروفها المرتبة فقط، حيث يشكل الوزن ذاتيا من ذاتيات الفعل الضرورية التي لا يتقوم إلا بها، مع دلالة ذلك الوزن وضعاً ومطابقة على أحد



الأزمنة الثلاثة معينة، وينتقد الرضي ابن الحاجب لعدم تبيينه فحوى حقيقة الماضي والحال والمستقبل، وترك ذلك مجملاً مهملاً دون إيضاح وتحصيل بيان.

يقول الرضي (35): «والأولى أن يقال: الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الأصل، ولا يرد أيضاً مثل الصبوح والغبوق والسرى، ولا الاسم الموضوع دالاً بتركيبه على أحد الأزمنة الثلاثة كالغبور مثلاً بمعنى كون الشيء في الماضي أو في المستقبل فإن دلالة على أحد الأزمنة الثلاثة بالحروف المرتبة، لا بالوزن، ومن ثمة تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر، وغيره، والحق أنه بمعنى الماضي أو البقاء في المكان أو في الزمان. قال الله تعالى: «كانت من الغابرين الأعراف». وإنما لم يفسر قوله: الأزمنة الثلاثة لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال. والحق أن مثل هذا الإهمال لا يحسن في الحدود، وكذا لفظ "الاقتران" مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره، ولا يورد في الحدود إلا الألفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها».

### الحال ما دل على جنبتي الآن عند الرضي

يستعرض الرضي أقوال النحاة في المضارع أولاً، حيث يذهب بعضهم إلى أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، ليقوي هذا الرأي؛ لأنه إذا خلا من القرائن لم يحمل إلا على الحال، ولا ينصرف إلى الاستقبال إلا لقرينة. وهذا شأن الحقيقة والمجاز. لينتقل بعد ذلك لعرض الموقف الثاني الذي يذهب إلى نقيض الطرف الأول؛ إذ أن المضارع حقيقة في الاستقبال، مجاز في الحال، نظراً لخباء الحال، حيث أدى ذلك إلى اختلاف العلماء فيه؛ وقد ذهب الحكماء إلى أن الحال ليس بزمان موجود، بل هو فصل بين الزمانين، ولو كان زماناً لكان التصنيف تثلثياً؛ إذ لا حال عند الحكماء، بل الزمان إما ماضٍ أو مستقبل، ليقدّم الرضي البديل المعرفي الضامن والكافل حقيقة وفعلاً لوجود الحال وبكونه يختلف عن الآن المختلف في كونه زماناً، بل الحال هو ما دل على جنبتي الآن، ويضرب لذلك مثلاً بالفعل يصلي؛ حيث إنه يحصل في آتات متتالية كثيرة، وتقع الصلاة في هذه الآتات المتوالية، وهو بذلك لا يخرج عن الحال رغم أن بعض الحدث من الصلاة ماضٍ، وبعض الحدث من الصلاة باق.

يقول الرضي (36): «وقال بعضهم: هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، وهو أقوى، لأنه إذا خلا من القرائن، لم يحمل إلا على الحال، ولا يصرف إلى الاستقبال إلا لقرينة، وهذا شأن الحقيقة والمجاز. وأيضاً، من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة، كما لأخويه، وقيل: هو حقيقة في الاستقبال، مجاز في الحال، لخباء الحال، حتى اختلف العلماء فيه، فقال الحكماء: إن الحال ليس بزمان موجود، بل هل فصل بين الزمانين، ولو كان زماناً لكان التصنيف تثلثياً وليس بشيء لأن الحال عند النحاة غير "الآن" المختلف في كونه زماناً، بل هو ما دل على جنبتي الآن من الزمان، مع الآن، سواء كان الآن زماناً، أيضاً، أو الحد المشترك بين الزمانين، ومن ثم تقول إن يصلي في قولك: زيد يصلي، حال، مع أن بعض صلاته ماضٍ، وبعضها باق، فجعلوا الصلاة الواقعة في الآتات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال». يعمل الرضي، إذن، على فحص جميع أنواع الدلالات المعجمية والمقولية والوظيفية في الفعل وأبعادها التركيبية؛ فهل سيعمل على فحص الحرف بالآليات نفسها قصد استنباط واستقراء جميع أنواع الدلالات التأويلية له؟

### من التحديد العام للحرف إلى التحديد الخاص له

يجمع الرضي بين الاسم والفعل والحرف عند حديثه عن أنواع الدلالات التي يدل عليها كل منها، حيث يدل الاسم على الذات دلالة مطابقة، والفعل على الذات دلالة تضمن، بينما لا يدل الحرف إلا على معنى في غيره؛ يقول الرضي (37): «ويصح أن يعترض عليه بالأفعال، فإن ضرب وضع ليدل على ضاربية ما ارتفع به ولا يندفع هذا الاعتراض إلا بما قال بعضهم: الحرف ما لا يدل إلا على معنى في غيره، فإن "ضرب" مفيد في نفسه الإخبار عن وقوع ضرب، وفي فاعله عن ضاربيته، بخلاف "من" فإنه لا يفيد إلا معنى الابتداء في غيره».



ويستدعي الخلفية الدلالية نفسها في نص آخر مؤكداً على أوجه دلالة أنواع الكلم على الذات إما تضمناً أو مطابقة؛ إذ يقول الرضي (38): «وإنما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمناً، والحرف مدلوله في غيره، لا في نفسه»؛ ويحرص الرضي على عدم الخلط بين الحرف والصفات التي تدل على معنى في موصوفها، لكون أوجه الدلالة تختلف بينهما، إذ يدل الحرف على معنى في غيره، بينما الصفة تدل على شيئين هما الوصف والموصوف أحدهما قائم بالآخر؛ لذا يقول (39): «ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات، وذلك بأن يقال إن معنى "طويل" مثلاً: في: جاءني رجل طويل موجد لمعناه. أي: الطول في موصوفه حتى صار الموصوف متضمناً له: وذلك أن معنى طويل: ذو طول فهو دال على معنيين: أحدهما: قائم بالآخر، إذ الطول قائم بذو، فمعناه الطول وصاحبه، لا مجرد الطول الذي في "رجل" وإنما ذكر الموصوف قبله ليعين ذلك الصاحب الذي دل عليه طويل وقام به الطول لا ليقوم به الطول.

وأما قولهم: النعت دال على معنى في متبوعه فلكون المتبوع معيناً لذلك الذي قام به المعنى ومخصصاً له، وكونه إياه، بل المصدر في قولك: ضرب زيد مفيد المعنى في لفظ غيره، أعني ضاربة زيد لكنهم احتزوا عن مثله بقولهم: "دل" أي دل بالوضع، ولم يوضع المصدر ليفيد في لفظ غيره معنى، إذ يصح أن تقول الضرب شديد، ولا يذكر الضارب، ولا يخرج بذلك عن الوضع؛ يحدد الرضي هنا الحرف تحديداً عاماً بكونه يدل على معنى في غيره؛ حيث سينطلق من هذا التحديد العام قصد تخصيصه دلاليًا بفحص أنواع المعاني التي يدل الحرف عليها في غيره، وحصرها؛ فما طبيعة تلك المعاني وحدودها وأبعادها التأويلية؟

#### الحرف يدل على معنى ثابت في غيره

يميز الرضي بين الوحدة الدلالية الأصلية وبين المعنى الحادث بالحرف على كل وحدة على حدة، فهو عند دخوله على الاسم عن طريق التنوين ينقله إلى النكرة، وعند إضافة "ال" ينقله إلى المعرفة، وعند دخوله على جملة خبرية قد يحدث استفهاماً أو نفيًا؛ فالحرف موجد أي يحدث لمعناه في لفظ غيره إما مقدم عليه كياء النسبة في "بصري"، ومؤخر عنه كما في "الرجل"؛ إذ يقول الرضي (40): «والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها؛ و "غير صفة" للفظ، وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفرداً كالمعرف باللام والمنكر بتنوين التنكير، وقد يكون جملة كما في: هل زيد قائم، لأن الاستفهام معنى في الجملة، إذ قيام زيد مستفهم عنه، وكذا النفي في: ما قام زيد، إذ قيام زيد منفي فالحرف موجد لمعناه في لفظ "غيره" إما مقدم عليه كما في نحو "بصري" أو مؤخر عنه كما في "الرجل".»

ليخلص الرضي بعد ذلك إلى أن الحرف يدل على المعاني دون الأعيان لرسوخه في الإنشاء، وإن كان قد يدل على الأعيان في الأفعال مطابقة كدلالة حروف المضارعة على الفاعل؛ يقول الرضي (41): «وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غيره مطابقة، وذلك إذ كان ذلك الخبر لازم الإضمار كما دل همزة "أضرب ونون" "نضرب" على معنى الضميرين اللازم إضمارهما. وقد يكون الحرف دالاً على معنيين كل منهما في كلمة، كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل، ومعه في الفاعل.

والأغلب في معنى الحرف أن يكون معنى الأسماء الدالة على المعاني دون الأعيان، وقد تكون دالة على العين أيضاً كالمهزة في "أضرب ونون" "نضرب" وتاء "تضرب" في خطاب المذكر، فإنها تفيد معاني الفاعلين بعد الأفعال. تتوزع أنواع الكلم بحسب المستويات الدلالية، فالفعل يدل على التجدد والحديث فهو الأصل في الإخبار، والاسم يدل على الذات والنبات فهو الأصل في التركيب، والحرف يدل على معنى ثابت في غيره فهو الأصل في الإنشاء. لكن كيف يدل الحرف على ذلك الأصل ومحدثه؟



### الحرف محدث لمعناه في متعلقه

لا يدل الحرف على معنى في نفسه، بل هو يدل على معنى ولكن يتضمنه متعلقه، إذ يدل هذا الأخير على معناه الأصلي مطابقة، وعلى المعنى المحدث فيه من طرف الحرف تضمناً؛ يقول الرضي<sup>(42)</sup>: «والأكثر أن يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمناً للمعنى الذي أحدث فيه الحرف مع دلالة على معناه الأصلي، إلا أن هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن، كما كان لفظ البيت متضمناً لمعنى الجدار، ودالاً عليه، بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمن فرجل في قولك: الرجل، متضمن لمعنى التعريف الذي أحدث فيه اللام المقترن به وكذا، ضرب زيد، في: هل ضرب زيد، متضمن لمعنى الاستفهام إذ ضرب زيد مستفهم عنه، ولا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام، وموجده فيه «فهل أصبحت العلاقة بين الحرف ومتعلقة علاقة حدوث وطوء؛ إذ بمجرد ما يتعلق الحرف بما هو مستقل دلالياً يطرأ معناه على هذا الأخير الذي يدل دلالة أولى على معناه الأصلي ودلالة جديدة ثانية طارئة بالتضمن على المعنى الحادث بالحرف؛ إذن فما القيمة المعرفية للحرف في نظرية الرضي النحوية؟ هل لا مكان له في هاته النظرية؟ أم وزع أنواع الكلم بحسب الأنظمة النحوية التي يشتغل عليها؟ وما هو النظام النحوي الذي ينتمي إليه الحرف؟ وهل لا مكان له في منطق النظام النحوي عنده؟»

### الحرف علم منصوب لفائدة يجنب شيء

يقرن الرضي وجود الحرف بضرورة اقترانه بالاسم أو الفعل أو ما يتركب منهما؛ فهو يشبهه بعلم منصوب يجنب شيء ليدل على فائدة في هذا الأخير؛ إذ لا يدل على تلك الفائدة إلا في حالة وجوده مقترناً بذلك الشيء، أما إن عزل عنه فهو يفقد معناه أصلاً؛ لذلك فمدلوله يحصل في لفظ آخر وليس في نفسه، فكان المعنى الإفرادي له لا يتم إلا بلفظ آخر ينضم إليه؛ إذ يقول الرضي<sup>(43)</sup>: «ثم نقول إن معنى "من" الابتداء فمعنى "من" ومعنى لفظ الابتداء سواء إلا أن الفرق بينهما: أن لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر، بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة ومعنى "من" مضمون لفظ آخر يضاف ذلك المضمون إلى معنى ذلك اللفظ الأصلي، فلهذا جاز الإخبار عن لفظ الابتداء نحو: الابتداء خير من الانتهاء. ولم يجز الإخبار عن "من" لأن الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ آخر، فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه؟ بل في لفظ غيره، وإنما يخبر عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة، فالحرف وحده لا معنى له أصلاً، إذ هو كالعلم المنصوب يجنب شيء، يدل على أن في ذلك الشيء فائدة ما، فإذا أفرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معناه أصلاً.

فظهر بهذا: أن المعنى الإفرادي للاسم والفعل في أنفسهما وللحرف في غيره».

يبدو أن الأسترابادي يمهّد الحرف ليشغل خانة معرفية في نظام نحوي غير النظام النحوي الدلالي؛ إذ يهيء أنواع الكلم بحسب الطبيعة الدلالية لكل نوع لشغل خانة تناسبه في الأنظمة النحوية؛ فما هي الخانات المعرفية التي يشغلها الفعل والاسم والحرف؟ وما هو انتماؤها المعرفي داخل هرم النظرية النحوية الدلالية عنده؟

### حاجة الحرف للنسبة لإتمام معناه الإفرادي

يجب أن نميز بين دلالة الفعل على النسبة التامة وبين دلالة الحرف على النسبة الخاصة به، إذ يتم الكلام بالأولى، ويتم معنى الحرف الإفرادي بالثانية، أما المعنى التركيبي كما مر سالفاً فهو لا يتم إلا بما كان مؤهلاً لشغل طرفي التركيب اللذين هما: المسند والمسند إليه؛ والحرف باعتباره أنه لا يدل على معنى في نفسه فهو لا يكون مسنداً أو مسنداً إليه، بل يحتاج الحرف للدلالة على معنى في غيره إلى اسم أو فعل أو مركب منهما في كلام، لكون هذين الأخيرين يصحان أن يكونا جزأين من كلام، أما الحرف فلا بد في كونه جزءاً من كلام من فعل أو اسم.



يقول الرضي (44): «أي: ومن أجل أن معناه في غيره، احتاج في كونه جزء كلام إلى اسم، كالتنوين في: زيد قائم، أو فعل نحو: "قد" في: قد قام زيد، فكل واحد من الكلامين المذكورين مركب من أربع كلمات. وقد ذكرنا في أول الكتاب: أن الكلام أخص من الجملة، فالاسم يصح أن يكون جزء الكلام من دون شيء آخر، وكذا الفعل في نحو: قام زيد، وأما الحرف، فلا بد في كونه جزء كلام من فعل أو اسم، وقد يحتاج إلى المفرد كما ذكرنا». يبدو مما سبق أن الأسترابادي يمهّد كي يخرج الحرف عن منطق الدلالة النحوية باعتباره لا يكون جزء كلام؛ حتى يستقل به المعنى وتحصل به الفائدة. فما هي الدائرة النحوية التي ستستقبله؟ وهل دوره سيكون مساعدا للصفات حتى تحصل منها جمل عند تقدمه على تلك الصفات بإحداث معانٍ إنشائية أو طلبية أو خبرية؟

يقول الرضي (45): «لأن الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل إلا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام، أو دخول ما لا بد من تقديرها فعلا بعده كاللام الموصولة»؛ لقد حسم الرضي أمره مع الحرف أخيرا بوضعه ضمن الدائرة النحوية التداولية، إذ أن الأصل فيه هو الإنشاء؛ لذلك فهو محدث للمعاني الإنشائية التداولية وليس للمعاني النحوية الدلالية التي تتعاقب على الاسم لأصالته في الإعراب بسبب الفعل الذي هو الأصل في التصرف والإسناد؛ يقول الرضي (46): «وإذا اتفق مشاهجة الاسم الحرف باحتياجه إلى غيره كالموصلات والمضمرات والغايات أو بتضمن معناه كأسماء الشرط والاستفهام، ونحو ذلك كما يجيء في باب المبني، بني الاسم لتطفله على الحروف فيما يخصها، وهاهنا يكفي أدنى مشاهجة لأجل بناء الاسم، بخلاف مشاهجته للأفعال، وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في البناء دون الفعل.

وإذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الإنشاء الذي هو بالأصالة للحرف أعطي حكم الحرف في عدم التصرف كما في "عسى" وفعل التعجب، وإن شابه الاسم كالمضارع أعرب كما يجيء في باب.

فظهر أن الاسم قد يشابه الفعل والحرف وكذلك الفعل قد يشابه الاسم والحرف، وأما الحرف فيشابه الفعل فقط». يتبادل الاسم والفعل والحرف أدوارا ووظائف دلالية داخل الجملة بحسب السمات الدلالية الصرفية والتركيبية لكل واحد منها. حيث يشغل الاسم وظيفة المسند والمُسند إليه لأنه يدل على الذات دلالة مطابقة وبذلك فهو الأصل في الإعراب. أما الفعل فهو يشغل وظيفة المسند فقط؛ حيث يدل على الذات دلالة تضمن وعلى نسبة تامة لذلك كان الأصل في الإسناد والتصرف. أما الحرف فهو يدل على معنى ثابت في غيره وعلى نسبة ناقصة لذلك كان الأصل في الإنشاء ويلتحق به الفعل في هذا الأصل الدلالي التداولي.

### المبادئ التداولية في تحديد أنواع الكلم عند الرضي

تتشاكل وتتناسب أنواع الكلم دلاليا مع أنواع الكلام؛ حيث تتحدد الأنواع الأولى في الاسم والفعل والحرف وتتحدد الثانية في ثلاثة هي الخبر والطلب والإنشاء؛ حيث يقول ابن هشام (47): «كما انقسمت الكلمة إلى ثلاثة أنواع: اسم، وفعل، وحرف، كذلك انقسم الكلام إلى ثلاثة أنواع: خبر، وطلب، وإنشاء»؛ إذ هناك تناظر بين أنواع الكلم وأنواع الكلام، فهل هناك علاقة دلالية بين أنواع الكلم وأنواع الكلام؟

### الحرف أصل الإنشاء

تنوزع الوظائف الدلالية على أنواع الكلم عند الأسترابادي بحسب السمات الدلالية التي تميز كل نوع على حدة؛ حيث يقول الرضي (48): «وإذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الإنشاء الذي هو بالأصالة للحرف أعطي حكم الحرف في عدم التصرف»؛ فالحرف هو الأصل في الإنشاء، لذلك يميز الرضي بين بنيتين: بنية إسنادية أصلية. وبنية إنشائية طارئة يتزعمها ويتصدرها الحرف، حيث يقول: (49) «كل ما يغير معنى الكلام، ويؤثر في مضمونه وكان حرفا، فمرتبه الصدر... وإنما لزم تصدير المغير الدال على



قسم من أقسام الكلام ليبنى السامع ذلك الكلام من أول الأمر على ما قصد المتكلم، إذ لو جوزنا تأخير ذلك المغير فأخر، والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغير من أول الأمر على كون مضمونه خاليا عن جميع المغيرات، لتردد ذهنه في أن التغيير راجع إلى الكلام المتقدم الذي حملة على أنه خال عن جميع المغيرات، وأن المتكلم يذكر بعد ذلك المغير كلاما آخر يؤثر فيه ذلك المغير؛ فيبقى في حيرة؛ فالحرف هو أصل في إنشاء المعاني التداولية الطارئة على المعاني الإسنادية التي ترجع أصالة للفعل.

### الفعل موضوع للحدوث والتجدد

يعتبر الفعل هو الأصل في الإسناد والتصريف؛ حيث تتحدد بالأصل الأول المعاني التداولية الأصلية التي هي الخير والطلب والإنشاء والمعاني المتفرعة عنها؛ إذ يقول الرضي (50): «ولا شك أن التحضيض والعرض، والاستفهام، والنفي، والشرط، والنهي، والتمني معان تليق بالفعل». كما أن الفعل موضوع للحدوث والتجدد (51): فالفعل هو الأصل في الإسناد، إذ يكون خبرا وطلبا وإنشاء؛ حيث تتولد عنه المعاني الخبرية والطلبية والإنشائية، ويقبل وزنه التغير ليتغير زمانه. بينما الاسم يدل دلالة مطابقة على الذات الثابتة التي تتغير أحوالها الصرفية والتركييبية.

### الاسم محل الأحوال الإعرابية

فقد ربط الرضي بين الأحوال التي تحصل للكلام والإعراب، والاسم الذي يعتبر الأصل في الإعراب، ومحل المعاني التركييبية الدلالية والتداولية معا، إذ يقول (52): «إنما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون أخويه نحو: زيد قائم والمقصود من معرفة الكلمة: الكلام، والأحوال التي تعرض له من الإعراب وغيره،...». يشكل الاسم مركز ثقل نظرية النظام النحوي الدلالي؛ باعتباره يدل على الذات دلالة مطابقة؛ فتتعاقب عليه الأحوال عند تركيبه في الجملة والكلام، وتتحدد بموجبه المعاني الإعرابية الكاشفة عن معاني الكلام وفحواه.





## الخاتمة

لقد وزع الرضي أنواع الكلم توزيعاً يحتكم إلى منطق أصل الدلالة في كل واحد منها؛ إذ يدل الاسم على الذات دلالة مطابقة، ويأتي مسنداً ومسنداً إليه، لذلك فهو الأصل في التركيب والإعراب. ويدل الفعل على الذات دلالة تضمن ولكن لا يأتي إلا مسنداً ويدل على نسبة تامة تدل على فاعله؛ فهو بذلك الأصل في الإسناد والعمل والتصرف بدلالته على التجدد والحدوث؛ بينما لا يدل الحرف على الذات لا مطابقة، ولا تضمناً؛ لذلك فهو الأصل في الإنشاء؛ لأنه يدل على معنى ثابت في غيره؛ حيث لا تكتمل نسبته إلى ما يدل عليه.

## الهوامش:

- 1 - المرجاني: التعريفات، ص 107.
- 2 - المرجاني: التعريفات، ص 107.
- 3 - ابن جني الخصائص، ج 2، ص 33.
- 4 - الفخر الرازي، نهاية الإيجاز، ص 79.
- 5 - الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 1، ص 21.
- 6 - الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 1، ص 21-22.
- 7 - الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 1، ص 36.
- 8 - أبو البقاء الكفوي: الكليات، ص ص 301 - 302.
- 9 - الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 1، ص 32.
- 10 - الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 1، ص 102.
- 11 - الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 1، ص 36.
- 12 - الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 1، ص 30.
- 13 - ابن جني، الخصائص، ج 3، ص 98.
- 14 - ابن جني، الخصائص، ج 3، ص 98-99.
- 15 - التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج 2، ص 1280.
- 16 - ابن جني، الخصائص، ج 3، ص 99.
- 17 - الرضي، شرح كافية ابن الحاجب ج 1، ص 36.
- 18 - الرضي، شرح كافية ابن الحاجب ج 1، ص 281.
- 19 - الرضي، شرح كافية ابن الحاجب ج 1، ص 25.
- 20 - الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 4، ص 375.
- 21 - الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 4، ص 374.
- 22 - الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 4، ص 375.
- 23 - الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 3، ص 88.
- 24 - الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 1، ص 12.
- 25 - التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج 1، ص 625.
- 26 - الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 4، ص 374.
- 27 - الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 4، ص 372.
- 28 - الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 3، ص 409.



- 29 - رضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج.3ص. 5.
- 30 - رضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج.1ص.25.
- 31 - رضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج.1ص.25-26.
- 32 - رضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج.1ص.26.
- 33 - رضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج.1ص.26.
- 34 - رضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج.5ص.127.
- 35 - رضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج.1ص.27.
- 36 - رضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج.5ص.11-12.
- 37 - رضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج.1ص.25.
- 38 - رضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج.1ص.30.
- 39 - رضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج.1ص.23-24-25.
- 40 - رضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج.1ص.22.
- 41 - رضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج.1ص.23.
- 42 - رضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج.1ص.23.
- 43 - رضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج.1ص.24.
- 44 - رضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج.3ص.6.
- 45 - رضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج.1ص.221.
- 46 - رضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج.1ص.99.
- 47 - ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 57.
- 48 - رضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج.1ص.104.
- 49 - رضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج.4ص.336.
- 50 - رضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج.1ص.470.
- 51 - رضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج.1ص.306.
- 52 - رضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج.1ص.306.